حماة وحمص.. عدم تعاون بالمياه

مدير المياه يُحمّل المسؤولية للكهرباء ولدرجات الحرارة

حمص- يوسف بدور

تلقت «الوطن» العديد من الشكاوى حول معاناة الكثير من الأهالي في حمص وريفها من قلة المياه وعدم وصولها بشكل كاف، مناشدين الجهات المعنية في حمص عموماً ووزارة الموارد المائية خصوصاً بإيجاد حل مناسب لمشكلة المياه في المحافظة، ولاسيما في ريفها الشرقي الذي يئن من العطش منذ سنوات طويلة على الرغم أنه يحوي ست آبار «آبار الشومرية» وهي تغذي محافظة حماة ومن المفترض أن يتم ضخ المياه للريف الشرقي لحمص من بئرين من تلك الآبار كحل إسعافي.

وحسب الشاكين فإن المشكلة لم تحل لأسباب عديدة منها عدم تعاون مياه حماة مع مياه حمص والانقطاع الطويل للتيار الكهربائي ما يستوجب مد خط كهربائي معفى من التقنين لتلك الآبار لحل المشكلة بنسبة كبيرة، كما أن الريف الغربي لحمص ليس أفضل حالاً وهو الذي يملك عدداً كبيراً من الآبار والينابيع فالمياه تصل للمواطنين كل شهر مرة في أحسن الأحوال والسبب حسب رد بعض المسؤولين المعنيين على شكاوى المواطنين هو انقطاع الكهرباء وقلة مادة المازوت اللازمة لتشغيل مجموعات الديزل الموجودة في محطات الضخ، إضافة لتعطل بعض مجموعات الديزل واستغراق وقت طويل لإصلاحها من دون وجود بديل لتأمين مياه الشرب للناس، مؤكدين أيضاً أن الريف الجنوبي للمحافظة ليس أفضل حالاً.

وأضاف الشاكون: ما يزيد الطين بلة هو مزاحية مراقبي الشبكة الذين يتحكمون في وصول المياه لمنازل المواطنين ولا يمارسون عملهم بمهنية بل تحكمهم أهواؤهم الشخصية ومصالحهم الخاصة «حسب العديد من الأهالي»، ما جعل تجارة المياه تزدهر في تلك المناطق وساهم في ارتفاع سعر خزان المياه سعة ٥ براميل لبلامس ١٠٠ ألف ليرة، ما يزيد من الضغط على كاهل رب الأسرة ويحمله أعباء مادية إضافية ليس بمقدور الجميع تحملها.

أما في المدينة فهناك بعض الأحياء تضخ لها المياه بشكل يومي، على حين بعض الأحياء تضخ المياه فيها كل ٣ أيام مرة ويتزامن وصول المياه مع انقطاع الكهرباء وبالتالي لا يستفيد الأهالي من الضخ إلا بشكل ضئيل جداً، ويناشد العديد من الأهالي في مدينة حمص عبر «الوطن» الجهات المعنية بإيجاد حلول جذرية لمشكلة المياه بحمص وتخليصهم من معاناة تتجدد كل عام مع حلول فصل الصيف.

مدير المياه يرد

من جهته أكد مدير مياه حمص المكلف عمار الحسين أنه في هذه الفترة من السنة ما يسمى «أشهر التحريق» ينخفض منسوب المياه في جميع الآبار، ولاسيما في المنطقة الشرقية ما يؤدي لانخفاض غزارة الآبار، إضافة للتأثير الكبير للتقنين الكهربائي في كميات الضخ ومدد ساعات العمل ما يستوجب تشغيل مجموعات التوليد لساعات طويلة، ما يتسبب بزيادة أعطال مجموعات التوليد، وبالتالي الانقطاع المتكرر للضخ الذي يؤثر في وصول المياه لجميع المشتركين.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت الحسين إلى أنه تمت زيادة المخصصات من مادة المازوت اللازمة لتشغيل المولدة في بئر قرية فاحل في ريف حمص الغربي لزيادة ساعات الضخ للقرية، مضيفاً: أما في قرية القبو فتم استثمار بئر جديدة بغزارة ٣٥ل/س بما يخفف لحد ما من الاختناق المائي وحالياً تتم دراسة مد خط معفى من التقنين لبئر القرية ومن المفترض أن يوضع في الخدمة قريباً.

أما في قرية تل حوش أكد الحسين أنه يتم الضخ من محطة تل حوش عبر بئرين في نبع الخليفة بعد غزارة ١٣٠م٣/سا ولكن نتيجة عطل طارئ في مجموعة التوليد ذات الاستطاعة ٢٥٠ kva توقف الضخ، وتم تأمين مجموعة توليد باستطاعة ٢٠٠ kva إلا أنها لا تستطيع تشغيل سوى بئر واحد بغزارة ٨٠م٣/سا ما أثر في كميات الضخ للقرى التي تتغذى من تلك الآبار مؤكداً أنه خلال الأسبوع القادم ستتم إعادة المجموعة الأساسية بعد صيانتها.

وبما يخص الريف الشرقي لفت الحسين إلى تعطل مجموعة الديزل جراء ساعات العمل الطويلة والاستخدام الجائر لمياه الشرب من قبل بعض المواطنين أثناء ضخ المياه، كسقاية المزروعات وملء برك المياه الخاصة بالسقاية وهذا ما يسبب في عدم وصول مياه الشرب للأهالي، ولاسيما القاطنين في منازل بعيدة نسبياً عن مصدر مياه الشرب، منوهاً بأنه يتم حالياً حفر بئر جديد في منطقة حوض الشومرية لدعم تغذية القرى الأكثر بعداً عن المصدر الأساسي.

وأشار الحسين إلى أنه قبل نهاية العام الحالي سيتم تنفيذ العديد من المشاريع لتحسين الواقع المائي في المحافظة منها مد خط معفى من التقنين لمحطة دحيريج ما سيزيد من غزارة المياه الواصلة لحمص بحوالي ٢٠ ألف م٣ يومياً، ومد خط معفي من التقنين لمحطة صخ خزان الزهراء في المدينة، إضافة لمشروع موسع لتأمين طاقة شمسية للآبار في الريف ولاسيما الريف الغربي مبدئياً، لافتاً إلى أن هذه المشاريع ستسهم بشكل كبير في مشكلة المياه في محافظة حمص ريفاً ومدينة.

دعا لتلبية احتياجات قطاع الكهرباء

محافظ الحسكة: ينبغي أن يكون هدف المنظمات الدولية إيجاد بدائل لتأمين مياه الشرب

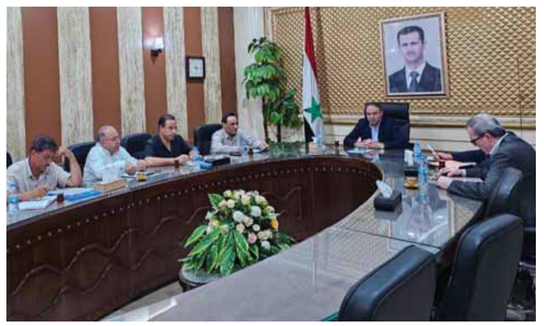

الحسكة- دحام السلطان

بيّن محافظ الحسكة لؤي محمد صيّوح خلال لقائه مدير مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في محافظة الحسكة مارسيل كولن والوفد المرافق له، قائمة الاحتياجات المدرجة في بند الأولويات المتعلقة بالواقع الكهربائي والمائي في المحافظة، وسبل زيادة دعم المنظمة الدولية وضرورة تدخلها بهدف التخفيف من معاناة مواطني محافظة الحسكة والمهجّرين المقيمين في مخيمات اللجوء الإنساني.

ودعا صيّوح إلى ضرورة تدخل المنظمة الدولية لتلبية احتياجات القطاع الكهربائي، ولاسيما الذي يتعلق منه بوجه خاص في خدمة مراكز الإيواء والجمعيات الخيرية والأطفال المعوقين في مراكز الرعاية الصحية ومركز الصم والبكم، مشيراً إلى ضرورة تركيب مولدات التحويل الكهربائي في مناطق آمنة وبإشراف الشركة العامة للكهرباء بالمحافظة، انطلاقاً من ضرورة الحرص إلى وصول التيار الكهربائي إلى كل مواطن بشكل عام، ومؤكداً حجم المعاناة التي يعيشها أبناء مدينة الحسكة وضواحيها وريفها الغربي الذين يعيشون كارثة حقيقية في ظل انقطاع مياه الشرب عن أكثر من مليون إنسان للعام الخامس على التوالي!

وأكد صيّوح أن عملية البحث عن الحلول البديلة لتأمين مياه الشرب في ظل ظروف الطقس الحار جداً الذي يلف مدينة الحسكة، ينبغي أن يكون هدفاً إستراتيجياً من جانب المنظمات الدولية، في ظل استمرار قطع المحتل التركي مياه محطة «علوك» المغذية لمدينة الحسكة وضواحيها وريفها الغربي للمرة الثامنة والثلاثين على التوالي، وذلك من خلال زيادة عدد الخزانات الثابتة في أحياء وساحات مدينة الحسكة، والعمل على زيادة عدد الصهاريج التي تمدّها وتؤمن لها مياه الشرب بالمجان، وإمكانية حفر الآبار في مديرتي الحسكة التحلية المتوقفة عن العمل، نتيجة لجفاف مياه الآبار فيها، وكذلك تأمين استمرارية تشغيل محطات التحلية الأخرى عبر تأمين قطع الغيار والصيانة الدورية اللازمة لها وتزويدها بمنظومات طاقة كهربائية بديلة تعمل على الطاقة الشمسية.

صيّوح أشار إلى ضرورة مواصلة العمل على تأمين أجهزة الإنارة التي تعمل على الطاقة الشمسية في مجال عمل مجلسي مديرتي الحسكة والقامشلي، بما يسهم في إعادة الحياة لليلاً إلى مديرتي الحسكة والقامشلي، إضافة إلى تأمين الإنارة لمحطات التحلية والطرقات والساحات والحدائق العامة، والنظر إلى المقيمين في مدينة الحسكة بعين العطف والرعاية بما يسهم بالتخفيف من معاناة أبناء المحافظة، من خلال الخدمات التي قُدمت وستقدّم لاحقاً، وسيتم العمل عليها ضمن قائمة الأولويات والاحتياجات.

القانوني ومركز للخدمة المجتمعية في ريف المحافظة الجنوبي بالتشارك مع الجمعيات الأهلية وتفعيل وزيادة مشاريع سبل العيش لذوي الإعاقة ومصابي الحرب على وجه الخصوص والاستمرار بدعم قاطني المخيمات ومراكز الإيواء والتعامل معهم بمستوى واحد وفق أهمية الاستهداف والحاجة.

وأكد ضرورة صيانة المنظمة الدولية للمولدات الكهربائية التي تخدم عمل اللجنة الفرعية للإغاثة، والمؤسسات الحكومية ذات الطابع الخدمي اليومي، لتسهيل عملها المرتبط بخدمة المواطن، مشدداً على ضرورة التنسيق بين مديري الدوائر ومكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، لتحديد أولويات الاحتياج وتقديم المعلومات الدقيقة التي يمكن الاستناد عليها في تحديد أولويات التدخل الإيجابي لعمل المنظمة، من أجل منح مشاريعها وأنشطتها في المحافظة كافة التسهيلات الممكنة، في حل وتلبية الاحتياجات وفق الخيارات التي تراها مناسبة.

وبيّن مدير مكتب المنظمة الدولية بالمحافظة أن المنظمة لن تدّخر جهداً تجاه الجانب الإغاثي والإنساني بالمحافظة، وهي جاهزة للعمل على حفر آبار مياه الشرب وإن كان حلها جزئياً وليس حلاً دائماً، وكذلك تنفيذ أي خطة تقنية مدروسة من جانب المؤسسات الحكومية ذات الشأن في هذا الجانب، إلى جانب تلبية احتياجات المواطنين في المحافظة وفق قائمة الأولويات والاحتياجات، مشيراً إلى ضرورة الأخذ بالحسبان دراسة كل ما تناوله الاجتماع والعمل على معالجته بما يسهم بالتخفيف من معاناة أبناء المحافظة، من خلال التنسيق مع الجهات المعنية بالمحافظة وفق قائمة الاحتياجات، مؤكداً ضرورة افتتاح مركز للدعم

شح البنزين النظامي بحماة يزيد الطلب عليه بالسوق السوداء!

مصدر في «النفط» لـ«الوطن»: سيتم تزويد المحافظة باحتياجاتها

إعادة ارتباط ٤ آلاف سيارة تكسي عمومي بالأوكتان و٣٠٩ بالمازوت

حماة - محمد أحمد خبازي

بيّن العديد من أصحاب السيارات العامة والخاصة بحماة لـ«الوطن»، أن هناك شحاً بمادة البنزين النظامي، الذي تصلهم رسائل من «تكامل» لتعبئته من المحطات التي وطنوا بطاقاتهم فيها، مابين ١٠ إلى ١٤ يوماً وهو ما يضطرهم للتوجه للسوق السوداء لشراء ما يلتقصهم بسعر نحو ١٨٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠ ليرة للبتر.

وأوضحوا أن ثمة ارتفاعاً بسعر الليتر بالسوق السوداء فقد كان ينحو ١٦٠٠٠ ليرة، وعزوا ذلك إلى اشتداد طلب المغتربين عليه، على حين طالب مالكو سيارات من مصايف والسقيلبية باجداث محطة أوكتان في كل منهما أسوة بحماة ومحردة، وذلك لتخفيف الضغط عن الأخيرتين، ولتوفير البنزين في منطقتيهما.

ومن جانبه، بيَّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات بحماة رائد سلوم لـ«الوطن»، أن طلبات البنزين الواردة للمحافظة حالياً نحو ١٠ طلبات فقط، وهي لا تلبي حاجتها، وثمة دراسة تعد عن الحاجة المتزايدة لرفعها للجهات المعنية بهدف تلبيتها.

ومن جهته بيَّن رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية للنقل في محافظة حماة بشار حلبية لـ«الوطن» أن لجنة المحروقات الفرعية أعادت ارتباط نحو ٤٠٠٠ تكسي عمومي عاملة في مدينة حماة وريفها بمحطات الأوكتان بعد حرمانها لأكثر من سنة.

وأوضح أن الاتحاد طلب ذلك من المحافظ الذي استجاب بشكل إيجابي لمطالب أصحاب تلك التكاسي التي تعمل في مدينة حماة، لأنها تخدم المواطنين وتنشط حركة النقل الداخلي بحماة.

ومن جانبه بيَّن رئيس نقابة عمال النقل البري خالد سعيد الحلبية لـ«الوطن»، أن لجنة المحروقات الفرعية سمحت أيضاً بتزويد نحو ٢٥٠ سيارة خاصة من نوع ستروين وبيجو تعمل بالمازوت فقط، وهي لا تلبي حاجتها، ونفت الموافقة لوزارة النفط حتى يصار توطين بطاقاتها بمحطات حماة، مضيفة: كما تمت الموافقة على تزويد نحو ٥٩ سيارة عمومية عاملة على المازوت، من محطة الدولة بحماة بعد توقفها عن ذلك منذ أكثر من سنة أيضاً وكذلك الأمر بالنسبة لشاحنات البيك آب والفانات سمح بتزويدها بالمازوت وفق نظام الرسائل.

ومن جهته، بيّن مصدر في وزارة النفط لـ«الوطن»، سيتم تزويد محافظة حماة باحتياجاتها وفقاً لما طرحته الجهات المعنية والاقتصادية خلال لقاء الوزير معها الأسبوع الماضي، وذلك حسب المتاح، موضحاً أن العمل جار على تأمين محطتي أوكتان في الغاب ومصياف.

في ذروة الموسم السياحي في اللاذقية

مسؤول في المحافظة لـ«الوطن»: «النفط» زادت طلبات البنزين الأوكتان وتحسن تدريجي بالغاز

اللاذقية - عبير محمود

مع دخول الموسم السياحي ذروته في محافظة اللاذقية، يطالب معظم المواطنين بتحسين واقع المحروقات وخاصة مادتي المازوت والبنزين للسيارات، في ظل توافد عدد كبير من المصطافين من محافظات أخرى وزيادة الضغط على الطلب على المواد النفطية بشكل عام.

كما تطالب عائلات عدة بتقليص مدة رسالة استبدال أسطوانة الغاز، بعد أن تجاوزت شهرين ونصف الشهر!، ما جعل سعر الغاز في السوق السوداء يستعر ويتجاوز سعر الأسطوانة فيه ربع مليون ليرة!.

«الوطن» تواصلت مع عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة اللاذقية، معلى إبراهيم، الذي أكد مطالبة المحافظة بشكل مستمر بزيادة عدد طلبات المشتقات النفطية الواردة وخاصة في ظل الموسم السياحي والإقبال على زيارة المحافظة من المحافظات الأخرى.

وأشار إبراهيم إلى أن وزارة النفط استجابت لطلب محافظ اللاذقية بزيادة طلب بنزين أوكتان، ليصبح عدد الطلبات حالياً ٢ طلب يومياً، ويتم توزيع الطلبين على محطات بنزين الأوكتان بواقع طلب بمحطة الحسيني، نصف طلب بمحطة جبلة، ومثله بمحطة المنطقة الصناعية.

ولفت إلى أنه خلال فترة قريبة جداً سيتم وضع محطة بنزين أوكتان جديدة على محور سياحي عند المتحلق على طريق المدينة الرياضية، ليصبح عدد محطات بنزين أوكتان، مقابل وجود ١٢٧ محطة بنزين عادي ٩٠ موزعة بين الريف والمدينة.

وأضاف عضو المكتب التنفيذي: إن عدد طلبات البنزين العادي ١١,٥ طلباً تُرد بشكل يومي إلى المحافظة، ويتم توزيعها بالتساوي على محطات الوقود في الريف والمدينة وفق الارتباطات والبطاقات الموطنة لدى كل محطة، منوهاً بأن مدة ورود الرسالة لتعبئة البنزين ضمن المدينة تتراوح بين ١١ إلى ١٣ يوماً، وفي بعض المناطق الريفية تتراوح بين ١٠ إلى ١١ يوماً.

وذكر أن مخصصات المحافظة اليومية من مادة المازوت ١٢ طلب مازوت يتم توزيعها على القطاعات وفق الاحتياجات والأولويات، ومنها الأفران بحصتها الكاملة ثابتة وهي ١٠٠ بالمئة، ويتم توزيع مخصصات لكل من وسائل النقل ومؤسسة المياه ومجلس المدينة وباقي جهات من القطاع العام.

وفيما يخص الغاز، بيّن إبراهيم أن هناك تحسناً تدريجياً بمدة استلام أسطوانات الغاز المنزلية، قائلاً: إن المدة انخفضت من ٧٠ يوماً إلى بين ٤٥ إلى ٥٣ يوماً، وتحسن الإنتاج اليومي من الغاز بشكل ليتراوح بين ٨,٥ إلى ١١,٥ ألف أسطوانة وسطياً بشكل يومي.

العمل على مسابقة لرجال الإطفاء حسب الشواغر

٩ آلاف حريق في سورية حتى الآن

محمد منار حميجو

كشفت مصادر في الإدارة المحلية أن عدد الحرائق هذا العام وصل إلى ما يقرب من ٩ آلاف حريق في مختلف المناطق، مؤكدة أن هناك انخفاضاً في الحرائق الكبيرة وذات الطبيعة الخاصة مثل حرائق الغابات والمناطق الحراجية، فهذا النوع من الحرائق التي كانت تحتاج إلى معدات وتجهيزات وكوادر فنية وبشرية هذا الصيف محدودة إلى حد ما حتى الآن.

وأرجعت المصادر انخفاض نسبة الحرائق الكبيرة واقتصار الحرائق على مساحات صغيرة إلى عدة أمور منها الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها في بداية الصيف وخصوصاً أنه تم التعميم على المحافظين في المحافظات بعقد اجتماعات وتشكيل لجان مختصة في التعامل مع الحرائق في حال حدوثها، ومن هذا المنطلق فإنه يتم تقسيم المحافظة إلى قطاعات تتوزع عليها آليات الطوارئ بالكامل للتعامل مع أي حريق في القطاع الموجود فيه.

وأشارت المصادر إلى أهمية الدور التوعوي في موضوع التعامل مع الحرائق وتجنب نشوب أي حريق وخصوصاً الدور التوعوي التي قامت به الجمعيات الفلاحية للمزارعين في هذا الموضوع وذلك بإزالة الأعشاب التي من الممكن أن تتسبب في نشوب حرائق في المنطقة وخصوصاً أن حرائق الأعشاب من الممكن أن تسبب حرائق كبيرة في لحظة معينة.

وأضافت: كما أنه من الأسباب التي أدت إلى انخفاض في الحرائق الكبيرة هي صيانة وتجهيز الطرق الزراعية والاستفادة من كل الموارد المائية الموجودة، مشيرة إلى دور درجات الحرارة التي من الممكن أن تكون قد ساهمت إلى حد ما بعدم توسع الحرائق إلى مناطق واسعة.

وأشارت المصادر إلى أنه في العام الماضي حدثت حرائق كان من الصعوبة بمكان الوصول إليها، ولذلك استغرقت لأيام حتى تم إخمادها، وخصوصاً في المناطق الجبلية والحراجية التي تحتاج إلى تجهيزات فنية كبيرة للوصول إليها.

وشهد العام الماضي نشوب العديد من الحرائق الكبيرة والتي احتاجت إلى وقت لإخمادها وخصوصاً في مناطق في الساحل السوري.

وفي موضوع آخر، وفيما يتعلق بموضوع زيادة عدد رجال الإطفاء، أكدت المصادر أن زيادة الملاك يحتاج إلى مرسوم، إلا أنه تمت مخاطبة جميع المحافظات للإبلاغ عن كل الشواغر والاعتمادات المتوافرة، وبعد ذلك فإنه يتم إعداد كتاب إلى رئاسة مجلس الوزراء بهذه الملاكات والشواغر في الأفواج الموجودة في المحافظات لإمكانية ملء الشواغر بمسابقة خاصة برجال الإطفاء بعد التنسيق مع وزارة التنمية الإدارية، مشيرة إلى أن شروط المسابقة الخاصة برجال الإطفاء يجب أن تكون خاصة، ولاسيما فيما يتعلق بالطبيعة الرياضية باعتبار أن هذا النوع من العمل يحتاج إلى لياقة بدنية عالية للتعامل مع المهمات الموكلة إلى رجال الإطفاء وخاصة إخماد الحرائق.